تقديم

أجد نفسي محرجا في تقديم هذا الكتاب، لسببين؛ أولهما أن تقديم المؤلفات عادة ما يمنح لكبار الأساتذة الذين لهم تجربة كبيرة في التأليف أو الكتابة أو التدريس أو الممارسة الإدارية، وهي خصيصة لا أتوفر عليها. والسبب الثاني هو قيمة موضوعات الكتاب ووزن المشاركات والمشاركين فيه، لكن إصرار مديرة المرصد الجامعي متعدد التخصصات جعلتني أقدم الكتاب من خلال هذه الفقرات والجمل الآتية بعده.

من المؤكد أن قضية المرأة تحتل مكانة متقدمة في النقاشات القانونية والحقوقية والاجتماعية المعاصرة، بالنظر إلى ارتباطها الوثيق بمبادئ المساواة والكرامة الإنسانية وعدم التمييز، وبمدى قدرة الدولة والمجتمع على توفير الشروط الكفيلة بضمان التمتع الفعلي بالحقوق والحريات. ولم تعد قضية المرأة مجرد موضوع ذي طبيعة اجتماعية أو أسرية، بل أصبحت قضية متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها الاعتبارات الدستورية والقانونية والقضائية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ترتبط ارتباطا وثيقا بمسارات التنمية والديمقراطية والحكامة وحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، يأتي هذا المؤلف الجماعي الذي يقدمه المرصد الجامعي متعدد التخصصات، ليشكل مساهمة علمية منه في دراسة حقوق المرأة المغربية وآليات حمايتها وتمكينها، من خلال مقاربات متعددة ومتقاطعة تسعى إلى قراءة التحولات التي عرفتها مكانة المرأة داخل المنظومة القانونية والمؤسساتية المغربية، ورصد حدود هذه التحولات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والقضائي.

كما هو معلوم، عرف المغرب، خلال العقود الأخيرة، دينامية مهمة في مجال النهوض بحقوق المرأة، شملت إصلاحات تشريعية ودستورية ومؤسساتية، كان من أبرز محطاتها تقديم مشاريع لإصلاح مدونة الأسرة، وتكريس مبدأ المساواة وعدم التمييز، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، فضلا عن الانخراط في منظومة حقوق الإنسان الدولية واعتماد سياسات وبرامج عمومية ترمي إلى دعم تمكين النساء. وقد شكل دستور 2011 محطة أساسية في هذا المسار، من خلال تعزيز مكانة المساواة وإقرار مجموعة من الآليات المؤسساتية المرتبطة بحماية الحقوق والحريات ومناهضة التمييز.

ومن هذا المنظور، يتناول المؤلف الجماعي، قضية المرأة من زوايا متعددة؛ إذ تبحث إحدى الدراسات في العلاقة الجدلية بين المرجعية الحقوقية والمنظومة الثقافية، وتبرز كيف يمكن للصور النمطية والأدوار الاجتماعية التقليدية أن تحد من فعالية المقتضيات القانونية المتعلقة بالمساواة. كما تتناول دراسات أخرى أبعاد الحماية القضائية وحق المرأة في الولوج إلى العدالة، باعتبار القضاء إحدى الآليات الأساسية لتحويل الحقوق المقررة قانونا إلى حماية فعلية.

كما يحظى التمكين الاقتصادي والاجتماعي بمكانة مهمة ضمن الكتاب، بالنظر إلى أن الاستقلال الاقتصادي يمثل أحد الشروط الأساسية لتعزيز استقلالية المرأة وقدرتها على ممارسة حقوقها. وفي هذا الإطار، تتناول إحدى الدراسات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وما يرتبط بها من قضايا القيادة وريادة الأعمال والتنمية المستدامة، انطلاقا من التطورات القانونية والسياسات العمومية ذات الصلة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن جهة ثالثة، يولي الكتاب كذلك أهمية خاصة للحماية القانونية للمرأة داخل الأسرة وفي مجال الشغل. فتناقش بعض الدراسات مكانة المرأة في مدونة الأسرة، وما تثيره بعض المقتضيات من إشكالات مرتبطة بالمساواة وحماية الحقوق، بينما تتناول دراسات أخرى الوضعية القانونية للمرأة الأجيرة، سواء من حيث المساواة في الأجر والتوظيف والترقية، أو من حيث الحماية الخاصة المرتبطة بالحمل والوضع والرضاعة. وتكشف هذه الدراسات أن التحدي لا يرتبط فقط بوجود قواعد حمائية، وإنما أيضا بمدى فعالية آليات الرقابة والإثبات والجزاء والتنفيذ.

ومن الموضوعات ذات الخصوصية التي يضمها هذا المؤلف أيضا موضوع الصدقة في العقار ودورها في تمكين المرأة في ضوء العمل القضائي، حيث تتم مقاربة مؤسسة الصدقة العقارية باعتبارها إحدى الآليات التي يمكن أن تساهم في تعزيز الأمن العقاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، مع تحليل الإشكالات المرتبطة بصحة التصرف والحيازة والإثبات وموقف القضاء من المنازعات ذات الصلة. كما تبرز الدراسة الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاجتهاد القضائي في تحقيق التوازن بين حماية المرأة المتصدق عليها واحترام إرادة المتصدق وحماية حقوق الورثة والغير.

إن هذا التعدد في الموضوعات يكشف عن طبيعة المؤلف الجماعي، التي لا تسعى إلى تقديم قراءة أحادية لقضية المرأة، وإنما إلى بناء رؤية متعددة التخصصات تجمع بين القانون والحقوق والقضاء والمجتمع والاقتصاد والثقافة. وهو ما يسمح بفهم قضية المرأة باعتبارها قضية مجتمعية مركبة لا يمكن معالجتها من خلال التشريع وحده، وإنما من خلال تكامل الإصلاح القانوني مع السياسات العمومية، والوعي الحقوقي، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، وتطوير المؤسسات، وتعزيز الولوج إلى العدالة.

وعليه، فإن هذا المؤلف الجماعي لا يقدم مجرد تجميع لدراسات متفرقة حول المرأة، وإنما يشكل محاولة علمية لفتح نقاش أوسع حول مستقبل حقوق المرأة في المغرب، وحول مدى قدرة المنظومة القانونية والمؤسساتية على الاستجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعرفها المجتمع.

ومن هنا تأتي أهمية هذا المؤلف، الذي يضع قضية المرأة في قلب النقاش حول سيادة القانون، والعدالة، والمساواة، والتنمية، والتمكين، والتحول المجتمعي، ويفتح المجال أمام الباحثين والطلبة والفاعلين في المجال القانوني والحقوقي والمؤسساتي لمواصلة التفكير في سبل بناء حماية أكثر فعالية، ومجتمع أكثر إنصافا وتكافؤا، تكون فيه الحقوق المقررة للمرأة حقوقا ممارسة وواقعا معاشا، وليس مجرد مبادئ منصوصا عليها في النصوص القانونية.

وإذ أشكر المرصد الجامعي متعدد التخصصات على هذه المبادرة، فإن لساني يعجز عن إيجاد كلمات الشكر والتقدير لفضيلة الدكتورة مونية عبد الوهاب، رئيسة المرصد الجامعي متعدد التخصصات على اقتراح اسمي كي يحظى بتقديم هذا المؤلف، وأغتنم هذه المناسبة لكي أشكرها على مجهوداتها الكريمة في تنظيم اللقاءات العلمية ومبادرتها الراقية في الاستباق إلى طرح مواضيع وقضايا وطنية ومجتمعية على طاولة النقاش، متمنيا لها الالتحاق بالجامعة قريبا بحول الله تعالى، وبمزيد من النجاح والتوفيق.

سعيد رحو، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والسياسية–سطات

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/